**المملكة المغربية** الرباط في 4 شعبان 1379 (4 يبراير 1960)

**وزارة العدل**

**إدارة الشؤون المدنية**

**قسم محاكم القضاة**

**المنشور رقم 60/5**

## من وزير العدل

## إلى السادة القضاة

**الموضوع:** السكنى المعتبرة في دعاوى الأحوال الشخصية

بناء على ما جاء في كتاب "مرشد القضاة" في باب الاختصاص من كون الدعاوى الماسة بالأحوال الشخصية يرجع النظر فيها إلى محكمة القاضي التي يسكن المدعى عليه بدائرتها القضائية.

وبناء على المنشور عدد 12827 المؤرخ ب 20 ربيع الأول 1379 الموافق 24 شتنبر 1959 المتعلق بالاختصاص من حيث المكان في بعض دعاوى الأحوال الشخصية.

ونظرا لكون بعض القضاة استفسروا الوزارة عن صورة يتكرر وقوعها في هذا الصدد وهي أن الزوجة كثيرا ما تغادر بيت زوجها الذي تسكن معه فيه بإحدى الدوائر القضائية وتقيم عند أهلها بدائرة أخرى فيضطر الزوج إلى تقييد دعوى عليها ولا يعرف أولئك القضاة من له الاختصاص في النظر في تلك الدعوى هل هو قاضي الدائرة التي يسكن بها الزوج أم قاضي الدائرة التي ذهبت إليها الزوجة لتقيم عند أهلها.

ولهذا اقتضى النظر أن نصدر إلى جميع القضاة هذا المنشور الذي يزيل الالتباس عن هذه النازلة وما أشبهها ليسيروا على تعليماته التالية:

1. أن السكنى المعتبرة في الاختصاص بالنظر في الدعاوى المشار إليها هي السكني الحقيقة القارة للمدعى عليه.
2. أن الإقامة المؤقتة للمدعى عليه بدائرة أخرى غير سكناه الحقيقية لا يعتبران مانعين من نظر قاضي الدائرة الأخيرة في الدعوى الموجهة على المدعى عليه المقيم بغيرها إقامة مؤقتة.
3. إذا غادرت الزوجة مسكن زوجها مغاضبة له وذهبت للإقامة عند أهلها بدائرة قضائية غير دائرة مسكن الزوجية فإن قاضي الدائرة التي يوجد بها مسكن الزوجية هو الذي ينظر في دعواه على الزوجة الملتجئة عند أهلها.

4. إذا طلق الزوج زوجته وغادرت نهائيا مسكنه وانتقلت إلى السكنى بدائرة قضائية أخرى وأراد الزوج أن يقيد دعوى بعد ذلك على مفارقته فإن قاضي الدائرة التي انتقلت إليها المفارقة هو الذي له الاختصاص في هذه الدعوى لأنها صارت بحكم فراق الزوجين بالطلاق مقر السكنى الحقيقية للمدعى عليها.

يتعين على القضاة أن يطلعوا كتاب الضبط على هذا المنشور وأن يشرحوا لهم مقتضياته وأن يأمروهم بالتثبت عند تقييد كل دعوى من هذا النوع وأخذ المعلومات الكافية من المدعى اجتنابا لتكرير الدعوى بدائرتين قضائيتين المؤدى إلى التطويل والمضر بمصالح المتداعين، والسلام.

**بالنيابة عن الوزير**

**مدير الشؤون المدنية**

**الإمضاء: احمد بلحاج**